اذ يحتمل ان معنى قوله وهو الذي يقبل التوبة عن عباده انه يقبلها ان
شاء وهذا المعتزلة في غير توبة الكافر واما في قبولة قطعا بدليل قطعي
اتفاقا لقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وهو توبة
الكافر نفس اسلامه اولا بد مع ذلك من ندمه على كفره فاوجبه امامنا
الحرمين وقال غيره يكفيه ايمانه لان كفره يمحى بايمانه وحفظ الخ
هذا شروع في المسئلة المهمة وفيه رد على القوم بالكليات الخمس او
الست وهو الموافق للمتن حيث جعل العرض مستقلا عن النسب فمن
جعل العرض راجعا للنسب عبر عنها بالكليات الخمس ومن جعله مستقلا
عن النسب عبر عنها بالكليات الست وانما سميت بالكليات لانه
يتفرع عليها احكام كثيرة ولذا وجبت في كل ملة فلم تبح في ملة من الملل فان
قيل يرد على ان شرب الخمر كان جائزا في صدر الاسلام بوحي وتكرر النسخ له
اجيب بان المراد ان المجموع لم يبح في ملة من الملل وانه باعتبار ما استقر عليه
امر ملتنا وكذا هذه الامور الدين لان حفظ غيره وسيلة لحفظ النفس
لان قتل النفس يلي الكفر كما تقدم ثم النسب ثم العقل وبعضهم قدم العقل
على النسب والاول اولى لان الزنا اشد تحريما من شرب الخمر ثم المال وفي مرتبته
العرض ان لم يود الطعن فيه الى قطع نسب فان ادى الى ذلك كان
قذفا في زوجته بالزنا ونفي ولدها فهو في مرتبة النسب ومنهم من يقدم
العرض على المال قال السنوسي والذي يظهر لو قيل به عكسه لان العقوبة
المترتبة على اخذ الاموال كما في السرقة وقطع الطريق اعظم من العقوبة
المترتبة على الخوض في الاعراض كما في القذف وقوله دين اي مما شرعه
الله تعالى لعباده من الاحكام والمراد بحفظه صيانته عن الكفر
وانتهاك حرمة المحرمات وبحفظ الواجبات فانتهاك حرمة المحرمات
ان يفعل المحرمات غير مبال بحرمتها وانتهاك وجوب الواجبات ان يترك
الواجبات غير مبال بوجوبها وبحفظ الدين شرع قتال الكفار المحربين
وغيرهم كالمرتدين وقوله ثم نفس اي عاقلة ولو بحسب الشان فيدخل

الصغير

الصغير والمجنون وتخرج البهيمة فتصرف الشخص فيها بالوجه الشرعي
كالذبح وغيره ان كانت لغيره فهي داخلة في المال وبحفظ
النفس شرع القصاص والطرف لانه ذريعة الى النفس
وقوله مال يقال بسكون الحد في الالف اي ومال فهو على حد ف
حرف العطف والمراد به كل تملكه شرعا وان قل وبحفظه شرع
حد السرقة وحد قطع الطريق وقوله نسب اي ونسب هو على حد ف
حرف العطف والمراد الارتباط الذي يكون بين الوالد وولده وبحفظه
شرع حد الزنا وقوله ومثلها عقل اي ومثل المذكورات عقل في وجوب
الحفظ وبحفظه شرع حد شرب الخمر والدية من اذهب بجناية وقوله
وعرض اي ومثلها عرض في وجوب الحفظ وهو بكسر العين موضع
المدح والذم من الانسان وهو وصف اعتباري تقويه الافعال الجميلة
وتزري به الافعال القبيحة وبحفظه شرع حد القذف للعفيف والتعزير
لغيره فيحد من قذف عفيفا ويعزر من قذف في عرض عفيف وقوله قد
وجب اي حفظ الجميع وقد عرفت الكل منها واعلم ان رتبتها الناظر على رتبتها
في الادلة تضيق النظم ومن المعلوم ضرورة جحد من دلتنا
قتل كفر ليس حد من مبتدا او المعلوم معمول مقدم لجحد واللام زائدة
لتقوية العامل فانه ضعف بالتاخير وضرورة منصوب بنزع الخافض
اي بالضرورة او على التمييز اي من جهة الضرورة وجحد صلة من
ومن دلتنا متعلق بمعلوم وجملة تقتل خبر وكفر منصوب على انه مفعول
لاجله وليس حد معلوم مما قبله لكنه اتى به توضيحا والمعنى من جحد
امرا معلوما من ادلة ديننا بشبه الضرورة بحيث يعرفه خواص المسلمين
وعوامهم كوجوب الصلاة والصوم وحرمة الزنا والخمر ونحوها
يقتل لاجل كفره لان جحده لذلك مستلزم لتكذيب النبي صلى الله
عليه وسلم وليس قتله حدا او كفارة لذنبه كما في سائر الحدود فانها
كفارات للذنوب ومثل هذا من نفي الجمع اي ومثل من جحد امرا معلوما